



5

الأداء
الأسبوعي
لبورصة الكويت

قراءة المزيد <<<

الأهلي
ABK 4

نتائج البنك
الأهلي الكويتي
- النصف الأول
2022

قراءة المزيد <<<



3

أداء بورصة
الكويت -
أغسطس 2022

قراءة المزيد <<<



2

النفط والمالية
- العامة
أغسطس 2022

قراءة المزيد <<<



1

المالية العامة
أولوية

قراءة المزيد <<<

المالية العامة أولوية



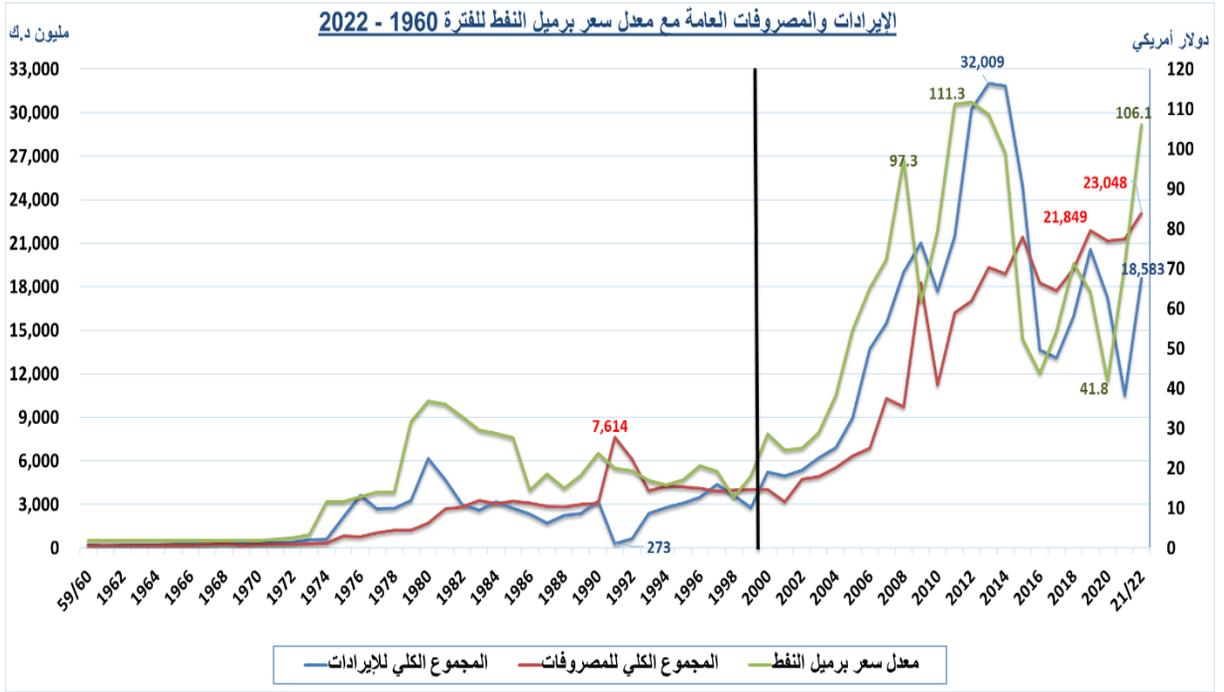
ولدى الكويت ميزة على ما عداها، فهي تستطيع أن تتبنى خطوة جوهريّة باتجاه هدف استدامة المالية العامة بتقديم دخل استثماراتها من أجل تمويلها مع الالتزام بعدم الميساس بأصلها وتغيير وظيفتها بما يمنحها وقتاً للتخطيط لتنويع مصادر دخلها دون ضغوط غير محتملة، ولكنه لن ينجح من دون وقف الهدر الضخم الناتج عن حجم حكومتها، ولن ينجح من دون مقاومة فساد الإنفاق بالبدء بالتنظيف لمن مارسه ويمارسه، ومن أعلى السلم، وحالاً. وفي الوقت متسع لإنقاذ البلد، وحتى ضمان تفوقها، وهناك متسع لإنقاذ من هم أمانة في عنق الجيل الحالي من صغار المواطنين ومن لم يولدوا بعد، ولكن لإنقاذ البلد وتفوقها يظل أمر مرهون بالجراحة الجوهريّة على مستوى الإدارة العامة، والأهم ضمنها هو الشق التنفيذي في تشكيلها القادم.

ترشيق قطاع النفط الذي تضاعفت تكلفة إنتاج برميل النفط لديه 5 أضعاف في 20 سنة، والتعليم الذي بلغ مستوى الإنفاق عليه مستوى دول متقدمة، ومستوى مخرجاته بمستوى دولة فقيرة متخلفة، وترشيق الحكومة الضخمة ذات الإنتاجية الضئيلة، كلها أولويات قصوى. وفي آخر تعليقاتنا على الأولويات الافتراضية، نعتقد أن أخطرها على الإطلاق تكرار خطيئة التعامل التاريخي مع المالية العامة، أي الانفلات المالي مع أول زيادة لأسعار النفط، والصياح عند انحسارها، والرسم البياني المرافق رقم (1) يشرح كيف تضخمت النفقات العامة وتضاعفت 5.75 مرات منذ عام 2000 إلى عام 2022، وبلغ معدل النمو السنوي المركب خلالها 8.27%.

لم يصاحب تلك الحقبة المنفلتة للسياسة المالية أي تقدم في الإنتاجية، فالتعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية والإسكان، وحتى نظافة البلد وتلوث بيئتها، كلها أسوأ مما كانت في حقبة الإنفاق الأقل. هي حقبة تسببت في حالة من فقدان الاقتصاد لتنافسيته، أو كما يطلق عليها علمياً حالة متقدمة من المرض الهولندي. ذلك ليس الأسوأ، الأسوأ أنها حالة غير مستدامة، وحتى لو افترضنا قدرة راسمي السياسة المالية على خفض معدل النمو السنوي المركب للإنفاق العام إلى نصف ما كان عليه في الإثنين وعشرين سنة الفائتة، أو بمعدل 4.14% للعشرين سنة القادمة، سوف تصبح مستويات الإنفاق غير محتملة كما يعرض لها الرسم البياني رقم (2)، ويبلغ مستواه في عام 2042 نحو 51.8 مليار دينار كويتي. وإذا أضفنا إليها أن النفط سوف يتعرض لهجمة شرسة في المستقبل من قبل الدول المستهلكة، بحق أو بدونه، ولأسباب سياسية أو بحكم التقدم التقني، وتحديدًا في قطاع النقل، يمكن أن نعرف أهمية التبني المبكر للسياسات الاستباقية الهادفة إلى استدامة المالية العامة، وقد سبقتنا إليها بعض جيراننا.



رسم بياني رقم (1)



رسم بياني رقم (2)





النفط والمالية العامة أغسطس 2022

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.949 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2022/2023 فائضاً قيمته 10.362 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن والوحيد هو إيرادات النفط، ولأن وضع سوق النفط في ظروف الحرب الروسية/الأوكرانية وضع استثنائي، لا بد من تحوط مالي حصيف بتقدير نسبة خصم لتأمين مخاطر المستقبل وهي حتماً قادمة وكبيرة تحسباً من الوقوع في مطبات الماضي المتكررة.

بانتهاؤ شهر أغسطس 2022 انتهى الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2022/2023، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أغسطس نحو 104 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 39 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 60% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 65 دولار أمريكي للبرميل، وأعلى أيضاً بنحو 59 دولار أمريكي عن معدل السعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2021/2022 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 79.9 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أغسطس 2022 أعلى بنحو 30.2% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأعلى بنحو 29 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 75 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.



ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أغسطس بما قيمته نحو 2.417 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 30.233 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 13.492 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 16.741 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.078 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 32.311 مليار دينار كويتي.

أداء بورصة الكويت أغسطس 2022



نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقيين خلال شهر أغسطس 2022، فكان كالتالي:

السوق الأول (27 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 885.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 71.2% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته (13 شركة) على 91.2% من سيولته ونحو 64.9% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 8.8% من سيولته، وحظيت شركة واحدة بنحو 31.8% من سيولته ونحو 22.6% من سيولة السوق وتلك نسب تركز عالية. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة للشهور الثمانية الأولى من العام الجاري نحو 71.5%.

السوق الرئيسي (130 شركة)

حظي بنحو 358.5 مليون دينار كويتي أو نحو 28.8% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 86.3% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 13.7% من سيولته ما يعني أن تركز السيولة فيه أيضاً بمستوى عالٍ. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري نحو 28.5%.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقيين الأول والرئيسي، نرى تراجعاً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي لما مضى من العام الجاري مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2021، حينها كان نصيب السوق الأول 60.1% تاركاً نحو 39.9% لسيولة السوق الرئيسي.

كان أداء شهر أغسطس أقل نشاطاً مقارنة بأداء شهر يوليو، حيث انخفض معدل قيمة التداول اليومي مع أداء سلبي طفيف لجميع مؤشرات الأسعار. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو -0.10% ومؤشر السوق الرئيسي بنحو -0.12%، وانخفض أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقيين بنحو -0.10%، وكذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو -0.78%.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في أغسطس مقارنة بسيولة يوليو جزئياً بسبب ارتفاع عدد أيام العمل إلى 23 يوم بعد أن كانت 16 يوم في يوليو، حيث بلغت السيولة نحو 1.244 مليار دينار كويتي مرتفعة من مستوى 928.2 مليون دينار كويتي لسيولة شهر يوليو. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أغسطس نحو 54.1 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو -6.7% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر يوليو البالغ 58 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري (أي في 160 يوم عمل) نحو 10.573 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 66.1 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 23.7% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2021 البالغ نحو 53.4 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.7% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.5% فقط من تلك السيولة، وشركة واحدة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4.7% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 15.5% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يجرم



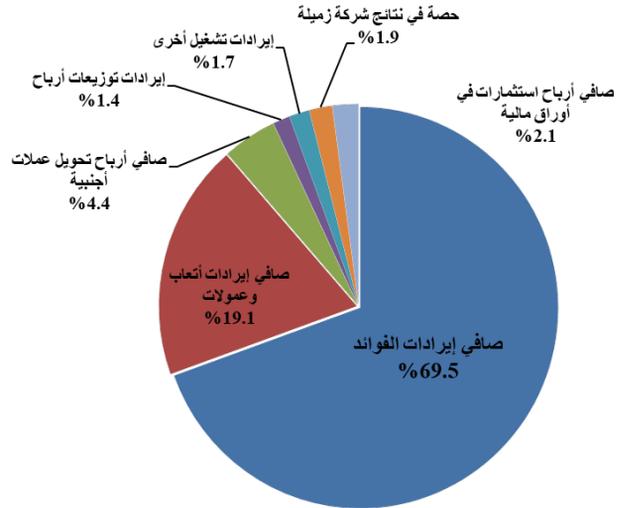
نتائج البنك الأهلي الكويتي النصف الأول 2022

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 10.5 مليون دينار كويتي أو نحو 13.8%، وصولاً إلى نحو 86.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 75.8 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود الإيرادات التشغيلية، أهمها بند صافي إيرادات الفوائد الذي ارتفع بنحو 3.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 7%، وصولاً إلى نحو 59.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 56 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2021. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 2.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 16.9%، وصولاً إلى نحو 16.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 14.1 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 5.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 15.3%، حيث بلغت نحو 40.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 35.5 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من عام 2021، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 47.5% بعد أن كانت نحو 46.9%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 323 ألف دينار كويتي وبنسبة 1.5%، وصولاً إلى نحو 21.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 21.6 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح ليلعب نحو 21.5% بعد أن بلغ نحو 20% خلال الفترة ذاتها من العام السابق.

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 18.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 3.3 مليون دينار كويتي ونسبته 22% مقارنة بنحو 15.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام السابق. ويعود الارتفاع في صافي أرباح البنك، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

إجمالي الإيرادات التشغيلية في النصف الأول 2022



كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت عندما بلغ آنذاك نحو 4.203 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.8% مقارنة بنحو 87.5%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمييه (ROE) إلى نحو 7.2% مقارنة بنحو 6.0%. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 21.2% قياساً بنحو 18.3%. وارتفع بشكل طفيف، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.64% مقارنة بنحو 0.63%. وكذلك ارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 9 فلس مقابل 7 فلس للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 17.8 ضعف مقارنة بنحو 15.2 ضعف، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 28.6% مقابل ارتفاع نسبي أكبر للسعر السوقي للسهم وبنحو 50.2%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.1 مرة مقارنة بنحو 0.7 مرة للفترة نفسها من العام السابق.



وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 5.898 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 4.8% وقيمهته 270.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.627 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2021، وارتفع بنحو 22.8% أو بنحو 1.094 مليار دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2021 عندما بلغ نحو 4.804 مليار دينار كويتي. وسجلت محفظة قروض وسلف والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغ قدره 222.6 مليون دينار كويتي ونسبته 6.6%، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 3.610 مليار دينار كويتي (61.2% من إجمالي الموجودات) مقابل 3.387 مليار دينار كويتي (60.2% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2021، وارتفع إجمالي المحفظة بنحو 515.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 16.6% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، حيث بلغ آنذاك ما قيمته 3.095 مليار دينار كويتي (64.4% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 70.6% مقارنة بنحو 79%. وارتفع أيضاً، بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 60.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 9.3%، وصولاً إلى 714.4 مليون دينار كويتي (12.1% من إجمالي الموجودات) مقابل 653.5 مليون دينار كويتي (11.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية العام الفائت، وارتفع بنحو 205 مليون دينار كويتي أو بنسبة 40.2%، عما كان عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2021 عندما بلغ نحو 509.4 مليون دينار كويتي (10.6% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 282.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.6% لتصل إلى نحو 5.299 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 5.017 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2021، وارتفعت بنحو 1.096 مليار دينار كويتي أي بنسبة 26.1% عند المقارنة بما

	التغير		2021/06/30	2022/06/30	البيان
	%	القيمة	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	
	%22.8	1,094,133	4,803,973	5,898,106	مجموع الموجودات
	%26.1	1,096,005	4,203,264	5,299,269	مجموع المطلوبات
	%0.4-	1,874-	508,587	506,713	مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك
	%13.8	10,488	75,806	86,294	مجموع الإيرادات التشغيلية
	%15.3	5,445	35,529	40,974	مجموع المصروفات التشغيلية
	%1.5-	323-	21,589	21,266	المخصصات
	%57.5	2,024	3,519	5,543	الضرائب
	%22.0	3,342	15,169	18,511	صافي الربح
المؤشرات					
			%0.63	%0.64	**العائد على معدل الموجودات
			%6.0	%7.2	** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
			%18.3	%21.2	**العائد على معدل رأس المال
	%28.6	2	7	9	ريحية السهم الواحد (قلنس)
	%50.2	107	213	320	إفقال سعر السهم (قلنس)
			15.2	17.8	*مضاعف السعر على ريفية السهم (P/E)
			0.7	1.1	*مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2022 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2021 و30 يونيو 2022.



كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشيال). وكانت قراءة مؤشر الشيال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 687.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 17.0 نقطة ونسبته 2.4% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 64.6 نقطة أي ما يعادل 10.4% عن إقفال نهاية عام 2021.

وتوض الجداول التالية التغييرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

التغير %	الأسبوع الرابع والثلاثون 2022/08/25	الأسبوع الخامس والثلاثون 2022/09/01	البيان
		5	
-2.4%	704.4	687.4	مؤشر الشيال (قيم 30 شركة)
-1.8%	7,786.0	7,644.4	مؤشر السوق العام
	307,930,066	232,907,735	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
-24.4%	61,586,013	46,581,547	المعدل اليومي (د.ك)
	1,318,797,184	1,280,149,244	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
-2.9%	263,759,437	256,029,849	المعدل اليومي (أسهم)
	63,840	55,317	عدد الصفقات
-13.4%	12,768	11,063	المعدل اليومي لعدد الصفقات

الشال

النسبة من إجمالي	قيمة التداول	البيان
قيمة تداول السوق	دينار كويتي	الشركات
20.4%	47,443,498	بيت التمويل الكويتي
11.6%	26,937,292	شركة أجيالتي للمخازن العمومية
10.2%	23,832,877	بنك الكويت الوطني
7.6%	17,598,863	شركة ايغا للفنادق والمنتجات
6.5%	15,209,039	شركة الاتصالات المتنقلة
56.3%	131,021,569	الإجمالي
النسبة من إجمالي	قيمة التداول	البيان
قيمة تداول السوق	دينار كويتي	القطاعات
41.6%	96,917,823	قطاع البنوك
15.1%	35,147,345	قطاع الخدمات المالية
14.5%	33,740,947	قطاع الصناعة
11.5%	26,729,340	قطاع خدمات استهلاكية
6.8%	15,762,052	قطاع الاتصالات

الأسبوع الرابع والثلاثون	الأسبوع الخامس والثلاثون	البيان
2022/08/25	2022/09/01	
19	2	عدد شركات ارتفعت أسعارها
8	24	عدد شركات انخفضت أسعارها
3	4	عدد شركات لم تتغير أسعارها
30	30	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

جدول مؤشر الرشال لعدد 30 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		2022/09/01	2022/08/25	%	2021	%
1	بنك الكويت الوطني	797.5	821.0	(2.9)	726.6	9.8
2	بنك الخليج	291.8	305.5	(4.5)	226.7	28.7
3	البنك التجاري الكويتي	505.7	510.9	(1.0)	517.0	(2.2)
4	البنك الأهلي الكويتي	245.4	248.3	(1.2)	174.6	40.5
5	بنك الكويت الدولي	250.9	259.2	(3.2)	248.1	1.1
6	البنك الأهلي المتحد	350.9	354.7	(1.1)	374.2	(6.2)
7	بنك برقان	329.2	336.1	(2.1)	323.7	1.7
8	بيت التمويل الكويتي	3,752.0	3,769.3	(0.5)	3,129.4	19.9
	قطاع البنوك	808.6	824.6	(1.9)	719.4	12.4
9	شركة التسهيلات التجارية	145.1	146.5	(1.0)	148.7	(2.4)
10	شركة الاستشارات المالية الدولية	294.9	303.3	(2.8)	339.3	(13.1)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	357.4	372.5	(4.1)	275.6	29.7
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	536.2	550.0	(2.5)	491.2	9.2
13	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	132.5	139.4	(4.9)	143.5	(7.7)
	قطاع الاستثمار	268.5	276.3	(2.8)	252.1	6.5
14	شركة الكويت للتأمين	104.7	105.8	(1.0)	85.3	22.7
15	مجموعة الخليج للتأمين	890.2	890.2	0.0	928.4	(4.1)
16	الشركة الأهلية للتأمين	228.5	228.5	0.0	209.1	9.3
17	شركة وربة للتأمين	117.9	114.4	3.1	138.9	(15.1)
	قطاع التأمين	271.1	271.4	(0.1)	264.7	2.4
18	شركة عقارات الكويت	234.4	238.2	(1.6)	338.4	(30.7)
19	شركة العقارات المتحدة	167.2	171.3	(2.4)	153.8	8.7
20	الشركة الوطنية العقارية	594.7	627.7	(5.3)	676.1	(12.0)
21	شركة الصاحبة العقارية	1,992.7	2,039.3	(2.3)	2,136.0	(6.7)
	القطاع العقاري	338.4	350.4	(3.4)	389.0	(13.0)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	372.0	391.2	(4.9)	265.5	40.1
23	شركة أسمنت الكويت	354.3	354.3	0.0	348.2	1.8
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	577.9	591.5	(2.3)	348.1	66.0
	القطاع الصناعي	319.0	329.3	(3.1)	234.3	36.2
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	561.8	570.6	(1.5)	553.6	1.5
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	6,380.9	6,739.3	(5.3)	6,135.5	4.0
27	شركة الاتصالات المتنقلة	1,134.3	1,196.7	(5.2)	1,118.6	1.4
28	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع.)	41.8	41.8	0.0	47.6	(12.2)
	قطاع الخدمات	1,831.7	1,930.6	(5.1)	1,779.5	2.9
29	شركة نقل وتجارة المواشي	114.2	117.5	(2.8)	151.7	(24.7)
	قطاع الأغذية	442.5	443.3	(0.18)	451.6	(2.0)
30	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع.	684.3	629.1	8.8	641.6	6.7
	الشركات غير الكويتية	180.6	177.8	1.6	178.4	1.2
	مؤشر الرشال	687.4	704.4	(2.4)	622.8	10.4

الشال
للاستشارات



ALSHALL
Consulting

Home of trust
alshall.com